

الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

ناصر يوسف

كلية الاقتصاد - جامعة معسكر - الجزائر

«لقد ضحّوا بالمناظر الطبيعية واحداً تلو الآخر وأفسدوا الريف. إنهم يتحملون مسئولية المخاوف والشقاوات التي ترتبت على حشد الناس في المدن الكبرى، وسمموا إلى الأبد براءة الإنسان وحرموه من مباحج الحياة، حتى لقد تعذّر عليه أن يعيش عيش الدعة والتأمل الفكري».

(جورج سارتون)

مقدمة

هناك رابطة تجمع بين الاقتصاد وأبعاده الاجتماعية، كما أن هناك علاقة متماسكة بين التكنولوجيا والجوانب الثقافية الأخرى، فكل يعتمد على الآخر وبدونه لا يمكن الوصول إلى نتائج مجدية ومثمرة. فما أكثر التجارب الفاشلة التي عرفتها الشعوب نتيجة انفصال النظام الاقتصادي المطبق عن طبيعته الاجتماعية. بيد أن الاقتصاد ما هو إلا تراكمات مادية، أما البيئة فهي امتلاك روحي وموروث ثقافي وامتداد تاريخي. فهذه هي التي تكيف الماديات حسب حاجات الإنسان المحلي الاجتماعية، وتسبغ على الاقتصاد قيما إنسانية يؤدي بواسطتها الوظائف الاجتماعية. فالاقتصاد إذن هو وظيفة اجتماعية.

ترجع أسباب الأزمة التي يمر بها أي بلد إلى مدى افتقاده للرباط

الاجتماعي. فالاقتصاد الذي لا يُبنى على أسس اجتماعية يكون مآله الانجراف في تيار الماديات، لكن لو تراجع ميكانيزمات هذا الاقتصاد وفق الضوابط الاجتماعية - التي كان من الضروري أن تؤثر فيه - لتخلّى المجتمع عن أنماط معيشية مكلفة، وأسرع في إنتاج ما يحتاجه فعلاً. فالمجتمع الذي يحتكم إلى متطلبات بيئته سيكون أكثر فعالية في الإنتاج وأدق انسجاماً مع روح العمل بجدية وأمل في تحقيق خطوات نحو التقدم. فسبب أي أزمة محلية يرجع إلى الافتقار لأهم التصورات الاجتماعية المعقولة التي بإمكانها إنجاح التجارب الاقتصادية.

هناك من يتصور أن أي أزمة محلية لا بد أن تكون اقتصادية ذات طابع عالمي كون الاقتصاد الرأسمالي انفراد بالقدرة على تسيير شؤون العالم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولهذا فإن ضعف البلدان «المراجعة» - في نظر هؤلاء - يكمن في إطار سيطرة بلدان المركز على «التراكم» في حين أن الأسئلة ما زالت تطرح نفسها.. إلى متى تتحرر البلدان «المراجعة» من هذه السيطرة؟

لماذا حاولت هذه البلدان إيجاد بديل «مستورد» لذلك في تطبيقها للاقتصاد المركزي الموجه؟ ما هي الأسباب «المضبوطة» التي أدت إلى فشل هذا البديل الاقتصادي؟ لماذا اقتصاد السوق بعد هذا الفراغ الاقتصادي؟ ولماذا التوجه نحو تجربة «حرة» قد فشلت في بعض البلدان؟ ما الهدف من تكرار الفشل في قالب آخر؟ يبدو أن هذه البلدان تعيش الهاجس نفسه، وهو هاجس البحث عن حلول لازمة للخروج من الأزمة، في حين الذي يعوق ذلك هو أن نظرتهم للتنمية ضيقة تماماً كونهم يرون أن الأزمة تبدأ مع نضوب الموارد المالية بحيث تغاضوا عن الزيادة الهائلة في الموارد الطبيعية والبشرية التي تنتهي عندها الأزمة، لأن الموارد البشرية والطبيعية هي التي توجد الموارد المالية.

إذا كانت الجزائر قد فشلت في تحقيق التنمية الشاملة - على الرغم من تعدد التجارب الاقتصادية وتنوعها - فلماذا لا تحتكم في اقتصادها إلى تنظيم يرتكز على سلوك الأفراد وينتصر لثقافة المجتمع التي هي انعكاس لكل بيئة ودافع لكل نشاط إنساني؟ إن هذا القلق الذي يحيم على الجزائر نابع من نقص فادح في ممتلكاتها المادية والروحية من الموروثات الثقافية والتقاليد المحلية والتصورات المستقبلية للتنمية. فلنكي تتحرر الجزائر من تبعيتها وتتفهم سبب تراجعها ينبغي أن ننحو وبالضرورة نحو مساهمة منهج في التنمية يرتبط فيه الاقتصاد بالأبعاد الاجتماعية للمجتمع،

وذلك ضمن تنظيم اقتصادي اجتماعي يستمد مرتكزاته من سلوك الأفراد ومقومات المجتمع.

إن اهتمامنا بهذا التنظيم يندرج ضمن الرؤية الكاشفة لحقائق الوضعية الاقتصادية في الجزائر ومدى ما وصلت إليه حدة الأزمة وذلك في غياب أي مشروع اقتصادي اجتماعي بإمكانه أن ينقذ ما يمكن إنقاذه لتلافي الكوارث الناجمة عن تطبيق النظم الاقتصادية التي أعلنت إفلاسها وفشلها في تسيير المرحلة القادمة وبالأخص ما بعد العام ألفين، ونحن إذ نتخذ الجزائر كعينة للدراسة فإننا نؤكد على أن عمومية الفكرة تظل أعمق من خصوصيتها.

أولا - الوضعية الاقتصادية الاجتماعية:

لكي نعطي للاقتصاد الجزائري أبعاده الاجتماعية فمن الضروري إذن أن تُربط الوضعية بمرحلتين؛ المرحلة الأولى: وهي فترة العشرينية الأولى من بداية الاستقلال، أما المرحلة الثانية: فهي تشمل فترة الثمانينيات، لتبين بأن سلوك الفرد الجزائري كان أكثر تمايزا في المرحلتين. فهو يختلف في كل مرحلة نظراً لاختلاف الوضعية الاقتصادية وتباين الحالة الاجتماعية. ومن هنا يتسنى لنا معرفة الوضعية الاقتصادية وأهمية الأبعاد الاجتماعية، سواء في انسجام الفرد الجزائري مع هذه الوضعية أم رفضها بوسائل الاستنكار والثورة والتغيير، على أن نأخذ مرحلة التسعينيات كمحاولة لاستشراف مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل الوضعية الاقتصادية الاجتماعية الجديدة وتأثرها بالتغيرات الدولية.

1 - المرحلة الأولى:

عرفت الجزائر توجهات اقتصادية لم يستطع الإنسان المحلي التصدي لها أو حتى استيعابها ومعرفة أهدافها الاجتماعية، بل انسجم معها نظراً لأنه كان يفتقر للعنصر الثقافي بفعل «الجهل» الذي ورثه من الاستعمار (الامبريالية)، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد كان هناك من يتنكر للمبدأ الاجتماعي ويتجاهله، ومعظم هؤلاء كانوا أصحاب القرارات الاقتصادية في الجزائر وناقشوا سموم البيروقراطية في المؤسسات الوطنية وإداراتها.

لقد خرج الاستعمار مكرهاً ومجبوراً بفعل الإنسان المحلي الذي كان محارباً واثراً، خصوصاً في الفترات التي أعقبت اندلاع الحرب التحريرية سنة 1954. ولهذا فإن الانشغال بالأمور السياسية والعسكرية من قبل رجالات الجزائر آنذاك لم يعط

للأمور الاقتصادية أدنى اهتمام إذ إن الجانب الاقتصادي كان يسيطر عليه رجال «الإقطاع»، وعليه فإن مرحلة الاستعمار هي مرحلة إمبريالية ولا شك. فالامبريالية تتحكم في الجوانب السياسية والاقتصادية بالقوة العسكرية وهذه مميزات الاستعمار القديم، عكس الرأسمالية التي لا تتحكم في تسيير اقتصاد البلد المحلي مباشرة، بل تسيطر عليه بمنطق الرأسمالية العالمية، أي عن طريق القوة الاقتصادية حتى يكون للضغط الاقتصادي سلطة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية من قبل البلدان الرأسمالية المسيطرة.. وهذه مميزات الاستعمار الجديد.

لقد تأسس الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال وفق نماذج اجتماعية لم ترق بطبيعة الإنسان المحلي إلى مستوى الإنتاج. فتفسير هذه المرحلة كان فوضويا وداعيا إلى مزيد من الضغوط الاقتصادية وتعقيدها، وذلك على الرغم من توافر الموارد الطبيعية التي بإمكانها توجيه هذه المرحلة نحو التنمية الاقتصادية. فالنقص في الكفاءة العلمية والإنتاجية والوصول باقتصاد المرحلة إلى ما هو أفضل أدى بصانعي القرارات الاقتصادية آنذاك إلى البحث عن تنظيمات اقتصادية معادية للرأسمالية، في حين أن الجزائر قد عرفت استعماراً إمبرياليا وليس رأسماليا. وبهذا المفهوم الملثوي للمرحلة قد وقع الاختيار العشوائي على مبادئ الاشتراكية بدافع الانتقام من الرأسمالية التي بدت لهم أنها تجسدت في الاستعمار، ولم يكن هذا الاختيار بدافع الاقتناع بمبادئ الاقتصاد المركزي الموجه..!!

إن الشروع في ترسيخ القوانين الاشتراكية على مستوى المؤسسات الاقتصادية لم يتمش مع الأبعاد الاجتماعية لتلك المرحلة نتيجة غياب ثورة ثقافية غيبت هي الأخرى الإنسان المحلي عن الإسهام في صنع القرارات الاقتصادية المعقولة التي تجعله أكثر استعداداً للإنتاج، ولكن وجود مثل هذه الفجوات أدى إلى ترسيخ أفكار اقتصادية جاهزة والمناداة بشعارات سياسية مستوردة، حيث بدأ التهيؤ لاحتضان مبادئ الاشتراكية يتجلى في التعامل الاقتصادي مع الدول الاشتراكية، وبالأخص الدول العربية التي كانت تمتاز بتجربة سياسية واجتماعية في هذا الميدان الاقتصادي، فكانت الجزائر مثلها مثل الدول العربية الأخرى التي وجدت في قساوة الاستعمار الذي عاشته، دافعا أساسيا نحو انتهاج الاشتراكية وتبنيها كعقيدة ونظام في آن، مما يتضح - ومن خلال المشروعات والمخططات السابقة - أن الأساليب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المنتهجة كانت ايديولوجية، سيكولوجية هدفها

الانتقام من الاستعمار أكثر منها ثورية عملية تهدف إلى التحرر من الاستعمار - بعد الاستقلال! - وتجاوزه.

كان التسيير الذاتي اقتصاديا مع بداية إعمار الجزائر وبعيدا كل البعد عن الجوانب التنظيمية للبناء الاشتراكي، وهذا - طبعا - من جراء الفراغ الإداري الذي أحدثه هروب الكفاءات والتنظيمات الفرنسية بعد الاستقلال، خصوصا وأن هذا التسيير قد تزامن مع قطاع زراعي مفتوح على اليد العاملة المحلية، وذلك بعد أن توسع نطاقه، بعد هروب المعمرين من ذوي الإقطاع وترك أراضيهم الخصبة لهذه اليد التي كانت رخيصة آنذاك.

لقد كان القطاع الزراعي في مقدمة أولويات القائمين على الاقتصاد الجزائري من حيث الاهتمامات التنموية، مما أدى بهم إلى انتهاج أساليب تنظيمية وإجراءات اقتصادية ساعدت نوعا ما على سد بعض الفجوات في القطاع الزراعي، حيث تولت اليد العاملة - الرخيصة - إدارة المزارع التي كانت للمعمرين، وأصبحت لها حق الملكية لتلك المزارع الفلاحية وأراضيها. فهذه الإجراءات المتخذة كانت في بدايتها سليمة لكونها سارعت إلى تجنب أي عائق بإمكانه أن يؤدي إلى تراجع القطاع الزراعي وإحجائه عن الزيادة في النمو الاقتصادي، خصوصا وأن القطاع الزراعي هو كل ما كانت تملكه الجزائر آنذاك، حيث اتسم هذا القطاع بفعالية اقتصادية جسدها التعاون الاجتماعي.

تمكنت الجزائر بعد الانفتاح الاشتراكي من إعادة النظر في الملكية والوسائل الإنتاجية، إذ كان ذلك بمثابة نقطة التحول في مسار التنمية الاقتصادية حيث دخلت الجزائر في تجربة «الثورة الزراعية»، وحينها ظهرت النقائص وبدأت تكشف عن أزمة اجتماعية مقصودة بشكل أو بآخر في سبيل أن ترسخ مبادئ الاشتراكية وتطبق على أي كان! ليس إلا لأن الاشتراكية - السوفياتية - الجزائرية قفزت من «الجوع» الزراعي نحو «الشبع» الصناعي...!!! إنه على الرغم من تضرر القطاع الزراعي فقد تمكن المزارعون - الذين اكتفوا بالعمل الفردي والتسيير الذاتي في الجبال والمنحدرات - من تغطية النقائص وسد الفجوات التي أحدثها القطاع الخاضع للتسيير الإداري، لكن بدأ هذا الدعم يتراجع من قبل الفلاحين الصغار نظرا لإدخال الآلات الحديثة على الزراعة، حيث إن عائدات هؤلاء الفلاحين لم تكن تكفي للحصول على هذه الآلات، في حين لو قامت الإدارة الاقتصادية بتمويل التسيير الذاتي لاستطاعت

الجزائر أن تخطو نحو تنمية قائمة بذاتها. لقد أهملت ذلك، بل وحرضت عليه بيروقراطيتها التي انحازت للتعاونيات الفلاحية، وذلك لأجل تطبيق مبادئ الاشتراكية فبهذه الطريقة الملتوية ضحت الجزائر بالفلاح البسيط - أو الوطن كله! - في سبيل السير في خطى الأممية - السوفياتية - الاشتراكية!!

إن هذا التحول الذي أثر في بنية الاقتصاد هو الآخر قد أثر فيما يحيط بهذه البنية من قوى اقتصادية واجتماعية لها علاقة بتقليص حجم الإنتاج، وانخفاض مستوى الدخل، وتدهور المعيشة في الريف، وارتفاع حدة البيروقراطية في المدن.

لقد ساعدت هذه التقلبات على الهجرة من الريف إلى المدن، مما أدى إلى انغماس الفلاحين الصغار في وظائف بسيطة لا تعكس اهتماماتهم وتطلعاتهم الإنتاجية وميولهم الاجتماعية، كما كان الأمر بالنسبة لتعاملهم مع «الأرض» التي كانت تتطلب جهدا كبيرا مقابل إنتاج متعاضم. فقد كانت هذه الهجرة تعكس - هي الأخرى - هجرة الإنتاج ومن ثم ضياع المجهود الإنتاجي. فهذا التحول من القطاع الزراعي التقليدي المنظم إلى القطاع الحديث غير المنظم لم يسهم في دفع المسار التنموي نحو الأفضل، بل أنقص من مجهودات العامل الفلاح وغيره من طبيعته الاجتماعية «المستقلة» التي كانت تستلزم النهوض بالإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بعيدا عن مبادئ الاشتراكية وشعاراتها الفجة.

إن فترة الستينيات التي عرفت فيها الزراعة ازدهارا سواء من حيث الإنتاج أو من حيث الاكتفاء الذاتي كان يميزها التسيير الذاتي، مما أدى بالفلاح الصغير لأن يتمسك بالأرض التي أوشك أن يفقدها، وعليه فإنه هو الوحيد الذي كان يدرك دورها في إبراز ملامح التنمية في الجزائر، ولو أن سداجة هذا الفلاح البسيط كانت تفهم التنمية على أنها الاكتفاء الذاتي فقط، في حين هذه السداجة كانت تستشرف ملامح المستقبل الزراعي، حيث أصبح الغذاء سلاحا يستعمل للإخضاع والاستغلال والاستعمار...!! لقد كانت الأرض التي التحمت بالحياة الاجتماعية للفلاح الصغير أكثر عطاء وإنتاجا مما كانت عليه في زمن الإقطاع، وهذا - طبعاً - يرجع إلى الرابط الاجتماعي الذي كان يجمع بين الفلاحين الصغار أنفسهم، حيث إن هذا الرابط يتمثل في إعادة الاعتبار لهيبة الأرض التي أخرجوا منها وضحوا من أجلها. فهذا الدافع النفسي والاجتماعي كان كافيا لإنتاج ما يحقق حاجاتهم الغذائية القروية، فضلاً عن احتياجات المدن، وذلك على الرغم من أنهم لم يتحصلوا على الدعم اللازم

والضروري من قبل الدولة إلا بعد سنة 1966 كمناورة جلبهم إلى التعاونيات الزراعية الاشتراكية! بيد أن هذا الدعم المروض لم يؤد إلى رفع إنتاجية العمل بالزراعة، بل أدى إلى انخفاض مستوى الإنتاجية الحدية للأرض، نظرا لغياب الإصلاح التّقني لأراضيهم، خصوصا وأن معظمها كان يأخذ موقعه بالجبال والمنحدرات إلى أن جاءت فترة السبعينيات حيث أعلن قانون «الثورة الزراعية» في أواخر سنة 1971 عن إعادة النظر في السياسة الزراعية المنتهجة في الستينيات بما فيها القطاع الزراعي التقليدي، «وهذا ما أدى إلى خلق وتعميق ظاهرة الازدواجية القطاعية التي تحمل في حد ذاتها عامل التناقض الداخلي أو استغلال القطاع الأكثر تطورا للقطاع الأقل تطورا، ومن ثم وجدنا القطاع التقليدي الذي يزيد عدد سكانه الزراعيين على 72% يتطور نحو التخلف والفقر أكثر من تطوره نحو التقدم والغنى»⁽¹⁾ بهذا الأسلوب أخذت الثورة الزراعية منحاه، وذلك في اتجاه ما تفرضه الضرورة الاشتراكية التي فرضت - هي الأخرى - التغيير الجذري لظروف معيشة الفلاحين وعملهم للحد من «الاستغلال» الذي عانوا منه - حسب قول المسؤولين الاشتراكيين آنذاك - حيث نفهم من أفكارهم هذه أن الفلاح المستغل قد تحرر من استغلال الاشتراكية! وكأن اقتصاد الستينيات تميز بتقاليد الرأسمالية، وهذا ما أدى إلى الاعتراف به بعد مشروع الثورة الزراعية: «لقد أرسينا الأسس المتينة لبناء الاشتراكية بما أجريناه من تغيير عميق في هياكل الأرياف»⁽²⁾ إن ما يبدو متناقضا مع أهداف الاشتراكية أن الجزائر في هذه المرحلة قد عرفت تبعية غذائية، في حين كان الاتحاد السوفياتي المصدر العالمي الأول للقمح! فالضرورة الاشتراكية إذن لم تُبن على أسس عملية إنتاجية، بل قامت على أسس إيديولوجية اشتراكية هشة أنتجت الرغبة في تحدي الرأسمالية. فإن كانت هذه المرحلة قد حققت بعض الفوائد الاقتصادية إلا أنها غيّبت العنصر الاجتماعي، فضلا عن أن ذلك لم يكن كافيا بالمقارنة مع خيارات الجزائر الطبيعية والبشرية، بل أدت هذه المرحلة إلى الولوج بعمق في عالم المجتمع الجديد (عالم الرأسمالية!). هذا ما أقره الاعتراف بأنه «لا يستطيع بلد، ثلثا سكانه من الفلاحين، أن يقوم بثورة إذا ما تركهم على هامش المجتمع الجديد»⁽³⁾ فعلاً بدأت الجزائر في التمهيد لإرساء دعائم هذا المجتمع الذي يتنافى مع أهداف الاشتراكية! حيث اتبعت مخططات انتهت بها إلى تبعية غذائية وزراعية متدهورة، حيث ظهرت بوضوح معالم هذا التدهور في الثمانينيات.

أما عن عملية التصنيع فقد انطلقت بعد 1965 لأنها قبل هذه السنة كانت مجرد وحدات تابعة للشركات الفرنسية، فقد تم في السنوات الأخيرة من الستينيات توسيع قطاع الدولة بفعل التأميمات التي شملت المناجم (شركات الزنك والرصاص والحديد والنحاس) سنة 1966 وتأميم المصارف سنة 1967، وتأميم المحروقات سنة 1971.

لقد تميزت فترة الستينيات بسياسة تصنيعية ارتبطت بما تركه المعمرون من أملاك ووحدات صناعية، حيث لم يقوم صانعو القرارات الاقتصادية آنذاك إلا بتطوير الشركات الأجنبية وتشييدها سواء بتجهيز قطاعها الإنتاجي أم بتعزيز استقلالها الاقتصادي، إذ اعتمدت هذه الفترة على المخطط الثلاثي التجريبي 1967-1969 الذي كان يرمي إلى تحديد الاختيارات الأساسية للبلاد بهدف بناء مجتمع اشتراكي، وتمكين المجتمع من الاستفادة من ثمار التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فقد تضمنت هذه الأهداف إنشاء قاعدة لنهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية تُلبّي حاجيات المجتمع على أحسن وجه، وذلك كضرورة لضمان الرفاهية الاقتصادية⁽⁴⁾ لم تكن أبعاد التنمية الاقتصادية لهذه الفترة تستهدف الإنتاج والمنافسة التصنيعية بقدر ما كانت تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية - عن طريق الاستيراد - لإيجاد الرفاهية الاجتماعية!! وذلك لإرساء مبادئ الاشتراكية في ذهن الفرد الجزائري، حيث انحرفت الاشتراكية عن مبادئها فأصبحت بمثابة الغزو الخارجي الذي أتى على كل شيء، إذ أراد تعمير الاقتصاد الجزائري فتسبب في تدمير المجتمع! فالجزائر في هذه الفترة لم تطور آلياتها الإنتاجية وإنما كثفت من استيراد المعدات الصناعية، إذ عرفت المستوردات نسبا مرتفعة بالقياس إلى الصادرات، حيث سجلت مستوردات سنة 1968 ما نسبته 22.23% مقابل الصادرات التي سجلت 22.64% لتصل سنة 1969 إلى 25.15% مقابل 23.28%، وتقفز سنة 1970 إلى 27.09% مقابل 21.74 (حسب جدول نصيب التجارة الخارجية في الناتج المحلي)⁽⁵⁾ أما فترة السبعينيات التي كان هدفها تدارك نقائص المخطط الثلاثي «التجريبي» فقد اعتمدت على خطتين رباعيتين، الأولى كانت من سنة 1970 إلى 1973 والثانية كانت من سنة 1974 إلى 1977. ولقد كانت أهداف المخطط الرباعي الأول «تتطابق مع استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة نهائيا وكذلك سوء التشغيل في إطار عملية تصنيع البلاد»⁽⁶⁾ فضلاً عن ذلك فقد كان الهدف الشامل لهذا المخطط - الذي

تطلب ما يقرب من 28 مليار دينار - هو ترسيخ التنمية المستقلة والتأكيد على ضرورة التقدم الصناعي، مما أدى إلى إحداث إصلاحات عميقة في البنى التصنيعية التي لم تحقق استثماراً فعالاً في المخطط الثلاثي «التجريبي»، أما المخطط الرباعي الثاني الذي كان هو الآخر يستهدف تنمية الاقتصاد الوطني فإنه ركز على الاستثمارات في المشاريع الضخمة التي تطلبت ما يقرب من 111 مليار دينار.

وبهذا يمكن اعتبار أن هذه المرحلة الاشتراكية - حسب تصريحات المسؤولين الجزائريين - قد حققت كثيراً من الفوائد الاقتصادية والمزايا الاجتماعية، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 7% وزاد الإنتاج الداخلي إلى حوالي 85% خلال العشرة 1965-1975، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 9%، بالإضافة إلى أن حجم الاستثمارات التي كانت ضعيفة في العشرة المنصرمة قد اقترب من 30 مليار دينار سنة 1976، وأصبح الاستثمار يعادل أكثر من 40% من الإنتاج الداخلي مما ساعد على إيجاد مناصب عمل بدون انقطاع لتصل سنوياً إلى مائة ألف وظيفة جديدة في ميدان الاقتصاد غير الزراعي، وازدادت الوظائف في الزراعة وغيرها أكثر من الضعف، كما ارتفع متوسط الدخل من 1000 دينار للفرد الواحد عام 1965 إلى 3100 دينار عام 1976، فضلاً عن أن مقتضيات التنمية الاقتصادية لهذه المرحلة قد وسعت من اكتساب المعرفة العلمية والتقنية، وخلقت ثورة ثقافية عارمة امتدت إلى محاربة الآفات الاجتماعية، فقد احتوت المدارس آنذاك على ثلاثة ملايين ونصف المليون من الأطفال، وأصبحت الجامعات تحتوي على تسعين ألف طالب، بعد أن كان عدد الأطفال الذين كانوا - غداة الاستقلال - يتلقون التعليم لا يبلغ مائتي ألف، وعدد الطلبة كان أقل من ألف، إلى أن تميزت هذه المرحلة بوضع القواعد المادية للاشتراكية. . وهكذا تم التمكين للثورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في نظر المسؤولين.

2 - المرحلة الثانية :

لقد استندت هذه المرحلة إلى مخططين خماسيين. فالمخطط الخماسي الأول امتدت فترته من 1980 إلى 1984، أما المخطط الثاني فقد امتدت مدته من 1985 إلى 1989.

تميز المخطط الخماسي الأول بإعادة النظر في الاقتصاد الوطني وتغيير هيكله التي تأسست في المرحلة السابقة، وإن كان يهدف كغيره إلى تحسين الأداء الإنتاجي

والتكثيف من قطاعات الاستثمار، إلا أن هذا المخطط الذي كرس له الجزائر مبلغاً قدر بـ 250 مليار دينار فقد ركز على القطاع الزراعي الذي اعتُبر من أولويات النهوض بالاقتصاد الوطني، إذ حُصِّصَ لهذا القطاع 23 مليار دينار، وذلك لبناء السدود وتحسين طرق الري. حيث كان الهدف من هذه الموارد المالية هو البحث عن استخدام أفضل للتسيير الزراعي وتحسين ظروف معيشة الفلاحين.

نسجل في هذا المخطط الأول عدة انحرافات عن مبادئ الاشتراكية، حيث إن المخطط انفرد بالبحث عن حلول جذرية للمعضلات التي نجمت عن الثورة الزراعية، والمتناقضات التي تؤثر في أبعادها الاستثمارية، مما قلل من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. فمن هذه المنطلقات والتصحيحات المناهضة «للاستعمار الاشتراكي!!» أصبح من الضروري - بالنسبة للمخطط الخماسي الأول - مراجعة سياسة الثورة الزراعية، والعمل على تطوير القوى الإنتاجية والتفكير الجدي في الارتباط بعملية «التسيير الفعال!»، والإدارة التي تستلزم الكفاءة وتجذب أكبر قوة إنتاجية...!! فالهدف الرئيس لهذا المخطط هو مراعاة «أساليب» الإدارة وتطويرها بدل التركيز على «معياري» الملكية، وبالفعل قد أدى هذا الأسلوب المتبع إلى ارتفاع المردود الإنتاجي وتطور الإنتاج الخام إذ يمكن في هذا المخطط اعتبار أن الجزائر قد مرت بتجربة زراعية لا بأس بها، وليس في السبعينيات - كما يحلو للباحثين! - لأن الجزائر استطاعت في المخطط سد الثغرات في الاستثمار الفلاحي، وذلك ببناء بعض السدود والاعتماد على البيوت البلاستيكية التي لا تتطلب مياه الأمطار، وغير ذلك من التجارب شبه الناجحة. فقد ساعد ارتفاع سعر البترول آنذاك على إنجاح تجربة المخطط الخماسي الأول... غير أن ذلك لم يدم طويلاً، بل عرف تغييراً جذرياً في المخطط الخماسي الثاني الذي تزامن مع انخفاض سعر البترول سنة 1986، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية، وتدهور القطاع الزراعي، وتعميق التبعية الغذائية. فقد تغيرت السياسة الزراعية من دعم الثورة الزراعية وتكوينها إلى «الإصلاح الزراعي!» فتحولت المزارع العمومية الاشتراكية إلى «مستثمرات جماعية» سنة 1987، حيث تم هذا الإصلاح بمنح ما يقرب من أربعين هكتاراً أو يزيد إلى أكثر من ثلاثة فلاحين يقومون بدور زراعة الأرض، على أن يدفعوا للدولة أقساطاً معينة في آخر كل سنة مقابل تأجير الأرض والسُّلْف التي حصلوا عليها لشراء المعدات الفلاحية...!!!

تمكن الاقتصاد الجزائري بهذه الطريقة من وضع القطاع الزراعي في متناول «المستثمرات الجماعية» وذلك في غياب الدعم الضروري للفلاحين سواء عن طريق الحث على الزيادة في الإنتاج، كفتح مكتب دراسات يبحث في نوعية التربة ويحفّز على استصلاح الأراضي وغير ذلك من الوسائل المادية التي تتيح لهم توسيع القاعدة الإنتاجية أم عن طريق إيجاد هيكل تنظيمي له القدرة على توزيع منتجاتهم. فغياب ذلك أدى إلى الفوضى في التسيير الاقتصادي التي خلقت هي الأخرى منفذا لتسرب الأزمة إلى القطاع الحيوي والمنتج. وهكذا فقدت الجزائر السيطرة على أمنها الغذائي. بالإضافة إلى ذلك فقد اعتمد كل من المخططين الخماسيين على تطور الاقتصاد الصناعي، حيث استهدفا تقسيم العمل الصناعي بالنسبة للشركات الوطنية، وتحقيق التكامل بينها، إذ إن الاهتمام قد انصب على القطاعات غير النفطية، مما أدى إلى تطوير الصناعة الخفيفة التي لها علاقة بحاجيات المجتمع المستهلك!

كانت قرارات المخطط الخماسي الأول تستهدف بالدرجة الأولى تغطية نقائص المشاريع التي تبقت من مخططي السبعينيات، حيث التزم بمراجعة السياسة الاقتصادية لتلك المرحلة، وبهذا حاول تجنب الأخطاء التنموية السابقة وذلك بإعطاء الأولوية للصناعة الخفيفة (أو الجهاز الإنتاجي) الذي بإمكانه تطوير الإنتاج وتوسيع قطاعاته، أما المخطط الخماسي الثاني فقد تكلف بتحديد أهدافه بهذه المقاييس⁽⁸⁾

- 1 - تحقيق معدل تقدم سنوي للبلاد هو 3.4%.
- 2 - توليد فائض اقتصادي سنوي متاح للتنمية بنسبة 0.7%.
- 3 - تحسين حالة التشغيل (زيادة الطلب على العرض) بنسبة سنوية هي 0.6%.
- 4 - تحسين وضعية استهلاك العائلات بنسبة سنوية هي 2.6%.

فعلى الرغم من أن هذه المخططات كانت تستدعي التوازن الاقتصادي والاجتماعي، فإن الجزائر قد وجدت هيكلها المحلي في مواجهة أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية قد أثرت في نظامها الاقتصادي العام وعصفت بأبعاد تلك التجربة!

3 - المرحلة الثالثة :

ظهر الاقتصاد الجزائري في التسعينيات أكثر استعدادا لتغيير هياكله (وحتى تغيير مساره الايديولوجي!)، حيث هذا التغيير يتنافى مع الواقع الاقتصادي والوضع الاجتماعي للبلاد. لأن تطبيق الرأسمالية يستدعي «الرخاء الاقتصادي» في حين الاشتراكية لا تتطلب ذلك (إذ لها تجارب شبه ناجحة مع البلدان المستعمرة - سابقا

- مثل البلدان العربية) فهي تستند إلى الشريحة الاجتماعية والطبقة الكادحة التي تكونت بفعل الاستعمار، فسلبتها الاشتراكية بمفاهيم الاستلاب والاغتراب وفائض القيمة والتراكم...!! غير أن الرأسمالية تتطلب وجود «رأس المال»، فالاشتراكية تنحاز إلى «التصميم الإنساني» أي الإنسان الموجّه، لكن الرأسمالية تفرض وجود «الإنسان المُصمّم»، أي الإنسان المُصمّم على تعاظم أرباحه. وهكذا هي الجزائر - في الواقع - غير موجّهة وغير مُصمّمة، وإنما هي - الآن - غير مسئولة عن صنع قراراتها الاقتصادية والاجتماعية!!

لقد تداولت في هذه المرحلة عدة حكومات أو بمعنى آخر لقد سُنت عدة قوانين، خصوصاً وأن لكل حكومة ارتباطات خاصة مع دولة مصنعة أو أكثر، وبهذا فقدت الجزائر «غطاءها المحلي»، مما يدل على فشل أي برنامج حكومي سُنت قوانينه من تلقاء نفسه! وكل هذا كان بسبب تراجع مخططي الاقتصاد الجزائري عن كل ما له علاقة باستشراف مستقبل البلاد.

إن ما يؤكد على أن القرارات الاقتصادية قد أفلتت من مُسَيّرِي الاقتصاد الجزائري هو هذا التغيير الذي طرأ على المخطط الخماسي الأول 1990-1994 حيث تحول إلى مخطط ثلاثي «مؤقت!» 1990-1992. خصوصاً إذا ما تبين أن هذا المخطط - وبحكم ضرورة المرحلة - يهدف إلى إعادة تنظيم الاقتصاد وتطهير مؤسساته، وذلك من خلال اتخاذ هذه الإجراءات التي تلخص في:

- 1 - تقليص حجم النفقات العمومية.
- 2 - تقديم الإصلاح الجبائي.
- 3 - تطهير المؤسسات.
- 4 - إعادة النظر في العملة الوطنية (الدينار).

أدت هذه المتناقضات بالاقتصاد الجزائري إلى الامتثال لشروط المؤسسات المالية الدولية فضلاً عن أنها قد فقدت السيطرة على كل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، وقطاع المحروقات، هذا الذي فتح المجال للاستثمارات الأجنبية، وذلك بعد مصادقة الدولة على قانون الاستثمارات سنة 1993، حيث أدت هذه المصادقة على قوانين جديدة أهمها خصخصة الأراضي الزراعية وتحريرها من الاستغلال الجماعي!!

فعهد الاشتراكية قد انقضى إذن، وكلف الجزائر ضياع عشرين سنة من

الاستثمار الاجتماعي والاقتصادي، والأدهى من ذلك أن الأخطاء أصبحت تُنسب إلى التسيير الذي فرض الثورة الزراعية والإصلاح الزراعي، وكأن هذه الخصخصة كفيّلة بتحقيق الأمن الغذائي!! وبهذه الطريقة تمت التصحيحات في القطاعات الأخرى وبالنسبة للجزائر في حد ذاتها!!

ما يمكن استنتاجه من إجراءات هذه المرحلة أن الجزائر صارت تتجه نحو انتهاج سياسة غامضة بالنسبة للمدرسة الرأسمالية وكأنها «تلميذ غبي». وهكذا هي الجزائر في طريقها نحو اقتصاد «النظام الدولي الجديد» المُجدّد للنظام الرأسمالي الذي تبدو أهدافه واضحة من خلال «تقسيم العمل الدولي» وتغذية العالم «المراجع» بخيرات اقتصاد السوق المُنتظرة!!

ليس للجزائر مرحلة تسمى التسعينيات بالمفهوم الاقتصادي، بل لها مرحلة تعرف بما قبل الستينيات، أي مرحلة الاستعمار الجديد، حيث أن الجزائر لا تتحكم في زمام الأمور الاقتصادية أو محاولة تفصيل أهدافها. فهي تعرف تبعية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وحتى أخلاقية...!!!

ثانيا - نقد الوضعية الاقتصادية الاجتماعية:

يبدو للعامّة أن الجزائر لو تحركت في اتجاه النظام الرأسمالي بعد الاستقلال لظهرت دولة عظيمة في أواخر هذا القرن...!! حيث إن الرأسمالية تدعو إلى تحقيق استثمارات ضخمة وتنمية قوية، خصوصاً في تلك الفترة التي كان فيها سعر البترول مرتفعاً، في حين يبدو لهم أن الاشتراكية قد ضيّعت هذا المجهود وامتنعت نتائجه، أي أنها لم تتكيف مع عائدات البترول آنذاك. وهذا ما يتحسر عليه مسيرو الاقتصاد الجزائري ويحاولون تداركه الآن!! وعليه فإن الذي يمكن استيعابه من ذلك هو أن الجزائر تحاول أن تدارك ما ضاع منها من فرص تنمية من جراء إقدامها على تغيير النمط الاقتصادي وتوجيهه وفق متطلبات تملّئها التبعية الاقتصادية وإعادة الجدولة واقتصاد السوق، وكل ذلك قد فرض العودة إلى بدايات الستينيات!! كما لو تتصور أن الجزائر قد حققت استقلالها الاقتصادي بتحررها من الاستعمار الاشتراكي...!! وهكذا أصبحت النظرة إلى الوراثة تغلب على مسيرتي الاقتصاد الجزائري سواء أكانت هذه النظرة محلية أم نظرة يفرضها الغرب المتبحر بالنظر إلى الأفق!

ظهرت هذه النظرة الضيقة نتيجة غياب «الوعي الثقافي» لدى المسؤولين الجزائريين في بداية الستينيات، حيث لم يكن بوسعهم التمييز بين الرأسمالية

والامبريالية، وأنهما وجهان ليد واحدة، هي يد النهب والفساد والاستغلال. لقد كان بإمكان هؤلاء المسؤولين إدراك حقيقة هذا التمييز، حتى بالنسبة للاشتراكية فإن سبب انحرافها هو «الإنسان المُطَبَّق»، حيث كان بإمكانه تجاوز هذا الانحراف بفعل الممارسة النقدية، كما كانت بالفعل سياسة «كاسترو» الكوبية التي ما زالت قابضة على الاشتراكية وذلك على الرغم من سقوطها عالميا، إلا أن «كاسترو» قد «تحرر في تفكيره من كل تبعية لموسكو أو بكين، رغم أنه ينتمي إلى مدرسة (ماركس) فبدأ يبتكر أو يرتجل كما يقولون [...] بينما كاسترو يصرخ طاقة جهده بأن «سياسة الثورة» لا تقوم على الحسابات، فالمصلحة الوطنية، وما يمليه أمر الدولة، إنما تقوم على المبدأ الأخلاقي»⁽⁹⁾ إن انعدام الوعي الثقافي - لدى القادة الجزائريين - بأبعاد المستقبل كان كافيا لأن تتجسد الاشتراكية كحقيقة مقدسة ألبسوها للشعب الذي ربما كان واعيا أكثر من قادته - لولا فرض الإقامة الجبرية على وعيه! - إلا أن الزيف السياسي قد أحكم قبضته على الحقيقة الاجتماعية والفكرية والأخلاقية للشعب الجزائري، وظل هذا الزيف يحكم الجزائر حتى الثمانينيات تحت شعار يدعو إلى بناء المجتمع الاشتراكي الذي ينص على أن «الرفض القاطع للاستعمار يفضي حتما إلى رفض الرأسمالية. وعندما تدرك الجماهير أن الاستعمار والرأسمالية مرتبطان أشد الارتباط، وأن أحدهما ما هو إلا انعكاس للآخر، عندئذ تنشأ الظروف التي تجعل الوعي الوطني يتحول إلى وعي اشتراكي»⁽¹⁰⁾ لقد كانت هناك توجهات عديدة حيث ظهرت «قيادة جديدة» فاعلة في حركة التحرر الوطني لثبدي رغبتها «المشروعة» في تجسيد النظام الإسلامي بفروعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولكن الصراع الأيديولوجي و«المذهبي» كان بعيداً عن اهتمامات الشعب الجزائري وذلك خوفاً من اضطرابات داخلية، خصوصا وأن الجزائر كانت في بداية استقلالها، ولتغطية ذلك تم «إجهاض» الرغبة المشروعة وإحداث نظام اقتصادي ينضوي تحت شعار يخلط بين «الإسلام - العربي - الاشتراكي» و«الاشتراكية - العربية - الإسلامية»!! هذا الشعار «حُمِلُوهُ» هذا الشعب الذي لم تكن أغليبيته تعرف شيئا عن ذلك، واستمر هذا العبء وسيظل إلى نهاية هذا القرن. فقد أكد على ذلك قادة الجزائر في خطاباتهم البراغمية التي ترى في أن الشعب الجزائري قد أكد «في ساعات المحنة، وفترات الغزو الصليبي وسنوات الاحتلال الفرنسي، مثلما أكد بعد استرجاعه للاستقلال وتحقيقه للنصر، أنه عربي الثقافة، إسلامي الدين، اشتراكي

التوجه، على هذا الأساس تتصرف الجزائر!!⁽¹¹⁾ بهذا المنطق تصرفت الجزائر تجاه أفرادها، وحيث - ككل دولة بعد الاستقلال - بدأت تعتنى أكثر فأكثر بالزراعة وتعطي أهمية للفلاح، لكن ما ينبغي التركيز عليه ليس عدد الذين شملهم الاعثناء، وإنما الكيفية التي صيغت بها هذه التصرفات!!

لقد خرج قادة الجزائر من أحبولة الاستعمار بعقدة نقص تمثلت في عنصر «القيادة» التي حُرِّمُوا منها في فترة ما قبل الاستقلال، ولهذا حوّل القادة كل الممتلكات وحصروها في يد الدولة ومن ثم تمت السيطرة الكاملة على الأفراد الجزائريين وتغيير وجهتهم في اتجاه المطلب السياسي للدولة الذي كان عبارة عن شعار لا يمت بصلة لمطالب هؤلاء الأفراد وتوجهاتهم الطموحة لتحقيق ما عجزوا عنه في أيام الاستعمار «القديم»، وهو العناية بالأرض والرفع من مستوى الإنتاج إلى حد الاكتفاء الذاتي، وهذا ربما كان نفس الشيء الذي يفكر فيه الفلاح الجزائري، لأنه لم يكن على معرفة بإمداد الدولة بالإنتاج «الزائد»، ولا الدولة حاولت أن تُفهمه ذلك. وهذا ما أدى بالفلاح البسيط لأن يرى في الدولة نوعاً من الاحتكار الذي عانى منه في زمن المعمرين! وفي ظل ذلك وجد الفلاح نفسه في دوامة عصفت بمجهوداته، بل ولم تُؤله أدنى اهتمام، إذ صُدِّمَ بوجود «التعاونيات الفلاحية» التي كانت بالنسبة له بمثابة العائق الذي يحول بينه وبين أرضه، وذلك نتيجة انعدام المساعدات المادية والاجتماعية حيث إن السياسة التي كانت مُطبَّقة فرضت نوعاً من اللامساواة بين الفلاح «الأعزل» و«التعاونيات الفلاحية» وذلك بخصوص تقديم الإعانات وتنظيم الضرائب. فقد طبقت الدولة سياستها الاقتصادية الاشتراكية «التي تمكن فلاحي التعاونيات الزراعية من أن يشتروا أدوات الإنتاج بأسعار منخفضة كما أنها تُعطي مقابل منتجات هذه التعاونيات أسعاراً أعلى من تلك الأسعار التي يمكن أن يحصل عليها المزارعون الأفراد»⁽¹²⁾. إن هذه السياسة التي اعتمدت منطق «التفرقة» كانت سبباً في بناء الجزائر بناء غير مرغوب فيه من الناحية الاجتماعية. فهي سياسة ربما استطاعت أن تحقق أهدافها الاشتراكية سواء الاقتصادية أم الفلسفية التي ترى في التعاونيات الفلاحية ضرورة لتوعية الفلاح بالسلاح الايديولوجي، ولكن ذلك قد أوجد هوة عميقة في النسيج الاجتماعي. فلا الفلاح استطاع أن يستوعب حقيقة هذا السلاح حيث إن قاداته غير واعين! ولا «التعاونيات الفلاحية» حققت الغايات الاقتصادية المتمثلة في رفع مستويات الإنتاج، بل كان التمزق في

النسيج الاجتماعي قد تجلّى في الصراع بين الدولة كقوة والفلاح كمنتج!! ولم ينته هذا الصراع إلى نتيجة، وإنما كان مآله «الانزلاق» نحو المدينة (= المصنع). . . وهكذا عبّر الفلاح عن مظالمه بزحفه نحو المدينة، إذ إن الدولة قد تصرفت مع هذا الفلاح تصرفاً غير عقلاني. فقد ضيّعت الدولة مجهوداً إنتاجياً كان كفيلاً بأن يدفع الجزائر - كدولة مستقلة آنذاك! - نحو التنمية الحقيقية، وهذا ما يدل على أن أهداف الاشتراكية كانت - هي الأخرى - غير عقلانية سواء من الناحية الاقتصادية التي ضيّعت هذا المجهود الإنتاجي في شخص الفلاح «الزاحف» أم من الناحية الفلسفية التي تتطلب اشتراكية «عالمية» بأبعاد المستقبل.

إن الزحف نحو المدينة قد ضاعف من معاناة الفلاح وأدى به إلى الإحساس - أكثر من ذي قبل - بالغرابة الاجتماعية وأنه مهدد في كيانه المنتج، وهذا ليس لأنه لم يجد ما يعمل به، وإنما الظروف الجديدة قد صدمته وأظهرت له أن الأرض التي «يملكها» في الريف «=الزراعة» تختلف بكثير عن الأرض التي «تملكها» في المدينة «=المصنع»، خصوصاً وأنه لم يلحظ الأمر عند حدوث ذلك، بل امتد إلى روحه المنتجة، حيث أصيبت بنوع من الفتور والنكوص، إنها آلية البيروقراطية، وهي آلية تستهدف خلخلة التركيبة النفسية والاجتماعية للفلاح، فذلك هو سلاح بيروقراطية الإقتصادي الاشتراكي المُشروع في وجه الفلاح الأعزل. . . وهكذا وجد الفلاح نفسه بعيداً عن المساهمة في بناء المجتمع اقتصادياً، حيث إن البيروقراطية قد خلقت منه «أجيراً» لدى فئة بورجوازية معينة أوجدتها البيروقراطية الاشتراكية التي أصبحت تملك الدولة نفسها!!

لقد كانت هذه الغربة الاجتماعية التي عاشها الفلاح - وهو دعامة الاقتصاد الجزائري آنذاك - بمثابة المنعرج الخطير في التراجع الإنتاجي، بل إن ذلك لم يؤد إلى دعم القطاع الصناعي الذي كان في بدايته، وربما لو تعمقت العناية بالفلاح كمنتج رئيس لأصبح القطاع الصناعي في أوج ازدهاره. لكن قد تم ذلك وفق فلسفة اشتراكية مناقضة لفلسفة الفلاح العملية. فالفلسفة - العلمية - الاشتراكية نظرت إليه من زاوية تحدده على أساس أنه «منطقة فلاحية» أو «سلعة» (=إنتاج) ولم تنظر إليه من زاوية أنه إنسان «=منتج». وعليه فإن الفلسفة الاشتراكية لم تعالج وضعية الفلاح ومتطلباته سواء في الريف أو المدينة، فإذا كان في الريف فهو مهممل وإذا كان في المدينة فهو متشرّد!! لقد نظّرت الفلسفة الاشتراكية لـ «شكل» التنمية الفلاحية

ولكنها تغاضت عن «فعل» التنمية الذي يتمثل في شخص الفلاح الذي حُرِمَ من المساعدات المادية والمعنوية. فالمنتج في غياب هذه الخدمات الضرورية ليس بإمكانه إحداث آليات للإنتاج وهذا هو «المستحيل» الذي كانت تطلبه الفلسفة الاشتراكية المناقضة لأهداف الفلاح، خصوصا وأنها تشير إلى «أن فعالية الفلاحة ومردودية الإنتاج الفلاحي تتوقفان على توفير عوامل الإنتاج ووسائل التقدم التقني، إن تحديث الريف وإدماجه في المخططات التنموية كضرورة حتمية يقتضيان تحويل الإنتاج ووسائل الإنجاز والشروط التنظيمية التقنية الضرورية»⁽¹³⁾.

هكذا كانت حياة الفلاح - سواء العادية أو الإنتاجية - نوعاً من الاغتراب، ليس الاغتراب كما يفهمه (ماركس)، بل اغتراب الاشتراكية الماركسية نفسه! حيث إن الفلاح قد فصلوه عن أرضه، مما جعله يفقد كل مؤهلات الإنتاج التي كان يستمدّها من أرضه التي كانت هي الأخرى - كل شيء في حياته الاجتماعية والاقتصادية، فإذا فقدّها فَقَدَ كل شيء. بهذا المنطق كان يفكر الفلاح ويعمل في عهد المعمرين وبعد الاستقلال، ولكن عندما اصطدم بقانون الثورة الزراعية أو بهذا «الاغتراب الاشتراكي!» صار يشتم رائحة المعمرين، وفعلاً، إنها حاسة لم تحن الفلاح ولم تحن الجزائريين ككل إلا البعض من الجزائريين الاشتراكيين. فلم يستطع الفلاح فعل شيء لأنه مُجَبَّرٌ على تقديس شيء لا روح له ولا قيم، إنها الصرخة التي تخطّفته ببوق «الاشتراكية اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه»⁽¹⁴⁾ لقد كان هدف المسؤولين الاقتصاديين من وراء هذا «الاختيار الإجباري» هو تفسير قيم الفلاح التي كانت تربطه بأرضه الفلاحية وتحويلها إلى قيم «الصانع»، أي تحويلها من قيم محلية إلى قيم مستوردة، في حين أن المصنع لم يكن لأجل التفوق الإنتاجي، بل كان لأجل ضرورة اشتراكية ظهرت في المخطط الثلاثي التجريبي 1967-1969 الذي كان يدعو إلى تلبية الحاجات الضرورية للمجتمع. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم تُترك للفلاح هذه الضرورة حتى يُحقّق الاكتفاء الذاتي للريف وللمدينة؟ فالجزائر بسياستها هذه قد خسرت الفلاح وإنتاجه، كما أنها اعتمدت على الغرب في تنميتها الاقتصادية الصناعية. لقد أدى هذا التناقض في أهداف التنمية إلى إضعاف القدرة الإنتاجية لدى الفلاح، فضلا عن الانتكاس على الغير في بناء المصنع الجزائري، وليس كما «قيل» بأن: «ميثاق الثورة الزراعية هو فريد في فلسفته وأفكاره ومحتواه وأبعاده وهيكلته، وستكون له أهمية قصوى في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الجزائر.

وإذا ما تم درسه بعناية في بلدان أخرى من العالم الثالث، وإذا توافرت له الظروف الموضوعية الملائمة في محيطه، فقد يصبح تجربة ذات أهمية عالمية⁽¹⁵⁾!!! فسواء توافرت له الظروف أم لا، فلن يتقدم في مداه الطويل حيث تُفهم الظروف على أنها المؤهلات المادية، وهذا ما استطاعت الجزائر تجميعه في «التعاونيات الفلاحية» في حين الظروف هي الفلاح نفسه، هي الاهتمام بالفلاح اجتماعيا وليس هناك شيء غير ذلك. فالفلاح قد حُرِمَ من كل مطالبه، هذا ربما لأنه فلاح أو ربما لأنه «رجعي!» يعيش في عصر التقدم التكنولوجي، في حين أن هؤلاء الذين سيطروا على التكنولوجيا في الغرب قد منحوا للفلاح كل مطالبه المشروعة التي تخدم الفلاح ودولته والعالم «المراجع» الذي يستورد إنتاجه الغذائي...!! كما هيئوا له كل الظروف التي تتيح له فرص الإنتاج. فهو - في نظرهم - سيد الحضارات قديمها وحديثها.

إذا كان العالم «المراجع» - بما فيه الجزائر - غير قادر على اللحاق بالعالم المتقدم في التصنيع، فهو قادر على التفوق عليه في المجال الزراعي، ولكن العكس قد حدث، إذ خسر هذا العالم كلاً من الصناعة والزراعة. وإذا لم يتحرك العالم المتقدم فقد حُكِمَ على العالم في أحواله «المراجع» بالفناء والإبادة. فهو يحاول أن يجاري العالم المتقدم في أحواله الاقتصادية، في حين لم يتدارك الأشياء الأخرى التي تمكنه من مجارة الغرب، وحيث أوجد لتخطيطاته فراغا بين انتقال وانتقال فحدث السقوط والتراجع. وهذا ما حدث فعلاً من جراء الانتقال من مخطط إلى مخطط، إذ «بين» كل مخطط وآخر] توجد هوة سحيقة وتراجع مادي وتخلّف معنوي.

لقد نبعت عدة تساؤلات، حيث بدأ الفلاح يتساءل، أين يجد الأرض الخصبة التي أكلتها المصانع؟ أين يجد العتاد الفلاحي الذي استحوذت عليه فئة تشرف على التعاونيات الفلاحية؟ لمن يبيع إنتاجه والجزائر تستورد من الغرب؟ أين يسكن والتيار الكهربائي ينعدم في «الدوار»؟ هذه هي الظروف الحقيقية التي عاقت عمل الفلاح وإنتاجيته، لكن أن تمنح الجزائر مبلغاً - مُقتطعاً من المخطط - للفلاح فذلك ليس صعباً، وإنما الصعوبة تكمن في كيف تُوزَّع هذا المبلغ؟، أقصد لماذا تبذّر هذه الأموال وهي تستورد من الغرب؟ وهكذا يُضطر الفلاح كأَيِّ إنسان فطري لأن ينزل إلى المدينة لبيتاع غذاء صنعه له غيره، وبالمثل يُضطر العامل في المصنع لأن يتوجه إلى السوق بأنواعه لبيتاع ملابس ليس هو الذي صنعها. فالقضية إذن ليست

في تخصيص مبالغ مالية لأن معظمها سيتحول إلى أرصدة شخصية. فهذه هي حقيقة السقوط الأخلاقي للتنمية في الجزائر، فالتنمية أخلاق فردية واجتماعية قبل أن تكون إحصاءات اقتصادية نزهو بحجمها العامر من الظاهر والضاير من الداخل.

لم تنجُ الجزائر من الغربة الاجتماعية والأزمة الاقتصادية الثقافية، وذلك على الرغم من أن المسؤولين قد زعموا أن الجزائر حققت كثيرا من الفوائد الاقتصادية والمزايا الاجتماعية من جراء الأرقام التي ضخموا بها هذه النجاحات، لكن هذه المخططات لم تستطع أن تحقق الأهداف المرجوة، حيث ظلت هذه الفجوات بين مخطط وآخر قائمة في الستينيات والسبعينيات حتى نهاية المخطط الرباعي الثاني، إذ إنه على الرغم «من هذه الإمكانيات الهامة وهذا التطور الاقتصادي السريع فهناك نسبة لا بأس بها من الشبيبة لا تعمل ومهددة بأخطار معينة، ولذا يلاحظ من آن لآخر تصرفات لم تكن تشاهد من قبل في المدن الكبيرة وهي كل التصرفات التي تمسُّ شرف الأفراد وأمنهم وأخلاقيهم الكريمة، وكل هذه الآفات لا تحارب إلا بالشغل وارتفاع المستوى الثقافي العام بصفة عامة»⁽¹⁶⁾ فضلاً عن ذلك فقد «ارتفعت مناصب الشغل الجديدة خلال فترة 1967-1974 بما يقترب من نصف مليون (480.000) من بينها 330.000 خلال فترة المخطط الأول (1970-1973)، وكل هذه المناصب لا تتعلق إلا بالشغل خارج الريف»⁽¹⁷⁾ هكذا ظلت الستينيات والسبعينيات مرحلة غير واعية بأهداف مخططاتها، وكأنها ارتجالية، إذ سيطرت عليها فئة بورجوازية من مخلفات الاستعمار! حيث اندست في فئة «جاهلة» بالضرر الاشتراكي والضرورة الوطنية، وكل ذلك قد أفقد الجزائر مقوماتها الزراعية والصناعية، في الريف والمدينة، فقد تفككت الرابطة الاجتماعية والاقتصادية التي تجمع بينهما. خصوصا عندما تبين ابتداء من المخطط التجريبي (1967-1969) «أن هناك عدم توازن واضح وكبير بين مختلف مناطق البلاد من ناحية التقدم الاقتصادي، والتطور الثقافي، والتوسع التربوي، والنمو العمراني، يضاف إلى ذلك عدم التوازن الخطير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. فالريف برمته يعيش في تخلف شامل، في جميع الميادين، بينما المناطق الحضرية تتوافر فيها إلى حد معقول المرافق الأساسية للحياة العصرية»⁽¹⁸⁾

لقد ضيّعت الجزائر رأس مالها الذي لا ينضب، وهو الإنسان، نتيجة الحاجة الذي وضعته بين الريف والمدينة، والذي ما زالت آثاره قائمة إلى الآن. فقد انحازت

الجزائر بفضل مسؤوليها إلى الايديولوجية دون سواها. فقد رسمت بينهما «الحدود الإنتاجية» حيث وزعت وسائل الإنتاج بطرق تتنافى مع العدالة الاجتماعية. فهذه النقائص التي نجمت عن النظرة المنحرفة إلى الفلاح خاصة والريف عامة قد وُثِرَتْ من عهد الاستعمار، حيث إن الفلاح كان خاضعاً للمعمرين، ولا بد - بعد الاستقلال - أن يخضع للفئة البرجوازية «المُسْتَغَلَّة»، سواء الدولة أم الفئة المسؤولة عن تسيير «التعاونيات الفلاحية». فربما حاولت الدولة تجنب ذلك النقص أو هذا «الذنب الاجتماعي!» بتخصيص مبالغ مالية للريف الزراعي إلا أن ذلك لم يعط أي نتيجة، بل إن بعض المناطق الريفية أو قل جلّها ما زالت بدون إنارة كهربائية، والطرق التي تربطها بالمدينة غير مُعَبَّدة، إذ الحياة العملية تنقطع بين الريف والمدينة نصف عام بكامله من جراء فصول الأمطار!!! فضلاً عن ذلك يبدو أن «القرى الاشتراكية» التي دُشِّنْها الرئيس السابق «هوارى بومدين» لم تكن قرى ريفية، بل كانت قرى متمدنة، حيث تحولت هذه القرى إلى بناء عصري، فقد رممها أصحابها، بعد أن امتصت المدينة كل جهودهم الإنتاجية، كما أدركوا في النهاية أن الثورة الاشتراكية مجرد خرافة أو حكاية تجاوزها الزمن!! وأن التعاونيات الفلاحية وُجِدَتْ لأجل ابتزاز أموال الفلاحين والجزائريين ككل من قبل الفئة البرجوازية «المُسْتَغَلَّة» والمندسة في جهاز الدولة الاقتصادي والسياسي، وكذا من قبل الفئة البروليتارية التي خدعتها الشعارات الاشتراكية الجوفاء. فكل من الفئتين قد حُشِرَ في حياة اقتصادية واجتماعية غير حياتها، كما لو أنهما غير متحكمين في الأزمة التي تتسبب فيها هذه الحياة، لأن زمام الأمور ليست بأيديهم، فكيف تكون الحلول بعقولهم إذن!!!

لقد فرّقوا بين القلب والمخ، بين الريف والمدينة، إذ حوّلوا الأراضي الفلاحية إلى عمران ومصانع لا أهمية لها، فحققوا رغبتهم المدمرة في جسم اقتصادي لا روح فيه، إذ فَقَدَ كل مؤهلات الحياة الضرورية فأصبح المخ غير مُخٍّ، أي أن الجزائر أصبحت تستورد لمصانعها أكثر مما تنتج، فضلاً عن أن القلب اصطناعي، ومن ثم فإن الجسم مصاب بعاة الشلل، مما يجعل الجزائر مضطرة لأن تستورد جسماً جديداً - اقتصاد السوق - وهكذا بكل سهولة تحول قانون الثورة الزراعية إلى نمط غربي يشبه نمط المعمرين.. وهكذا ظل الإنسان القروي والمدني مجهولاً في أرض «معلومة».

لم تعرف مرحلة الستينيات والسبعينيات إلا الفساد الاجتماعي الذي ورثته من

النظام الاشتراكي ومدى العلاقة التي تربطه بالتصورات الاقتصادية. فقد تشبعت هذه المرحلة بأفكار ديماغوغية، سواء لدى نظام الحكم الذي أتحّم الشعب بخطاباته الجوفاء وحماسته الاشتراكية «الإسلامية»!! أم لدى الذين أشرفوا على مصالح العمال والفلاحين، فهؤلاء كانوا مجرد نافثي سموم الاشتراكية العملية والبيروقراطية العلمية (الإدارة).

لقد عاش العامل الجزائري في دوامة الخطابات والشعارات التي لم يستفد من كذبتها على الشعب إلا هؤلاء الذين أشبعوا الجزائريين من العمال والفلاحين بمواعيدهم «العرقية»!! فممنهم من تمسك باشتراكيته، ومنهم من تحول إلى الرأسمالية ليستدفي في أحضان اقتصاد السوق! فمبادئ الرجال ترحل مع مبادئ الخطابات والشعارات!!!

فلولا انقلاب 1965 الذي غيّر من «بعض» الأجواء المزرية التي بدأ العامل والفلاح يحس بها بعد الاستقلال، ولولا التأميم في سنة 1971 الذي غيّر في الشعارات وليس في الانتاج، ولولا ارتفاع سعر النفط في سنتي 1974 و 1979، ما كان سيُعرف للستينيات والسبعينيات هذه الخطوات العرجاء نحو التنمية التابعة. وهكذا فإنه لو لم توجد [لولا] لبدت هذه العشرينية أسوأ حالاً من أيام الاستعمار!!!

أما مرحلة الثمانينيات فقد عرف مخططها الخماسي الأول بعض الانتعاش، وذلك ليس راجعاً إلى الإنتاج المحلي، وإنما هذه المرحلة تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط، فدائماً الغرب الرأسمالي هو الذي يصنع الأحداث الاقتصادية. إذ ظهرت عيوب هذا المخطط في التراجع الإنتاجي ومن ثم تراجع الشعارات الاشتراكية واضمحلالها رويدا رويدا، وكان ذلك طبعا نتيجة انخفاض أسعار النفط قبل أن تنتهي مدة هذا المخطط. فالنفط إذن هو صانع أحداث الجزائر الاقتصادية، وعليه نطرح السؤال: ماذا كان سيحدث لو أن الجزائر دولة غير نفطية؟ وماذا سيحدث بعد نزوب النفط - أو حتى انخفاض سعره - حيث ستصبح الجزائر دولة غير منتجة؟

فضلاً عن ذلك فإن تجربة الجزائر الزراعية لم تستمر طويلاً، فلم يتم بناء كل السدود، إن لم يكن معظم أموال مشاريعها قد حُوّلت إلى أرصدة شخصية في بنوك خارجية، ولو تمت هذه السدود لما طلبت الجزائر من المؤسسات المالية الدولية تمويل بعض مشاريع السدود. حيث هناك مفاوضات مشروطة ومستمرة يدفع ثمنها الأفراد

البسطاء من الجزائريين الذين يُطردون من مناصب شغلهم بسبب أنهم أضعفوا القطاع العام!! وهكذا بالفعل قد أبدى «البنك الإفريقي للتنمية» استعداداه في تقديم قرض بقيمة 220 مليون دولار لإنجاز السدود (التي لم تُنجز سابقا وحوّلت أموالها إلى أرصدة شخصية!!)، أما «الأكزيم بانك» الياباني قد أبدى استعداداه - هو الآخر - في تقديم قرض قُدّر بـ 20 مليون دولار، فضلاً عن ذلك فإنها تتناقش مع «البنك العالمي» على قرض بقيمة 250 مليون دولار لتطوير المياه الصالحة للشرب، والتطهير⁽¹⁹⁾.

وهكذا وجدت الجزائر نفسها في أزمة اقتصادية واجتماعية، وذلك ابتداء من المخطط الخماسي الثاني الذي تزامن مع انخفاض سعر النفط، هذا النفط الذي كان مُؤمّلاً للمشاريع التخطيطية السابقة، كما حقق فرصا كبيرة للذين يتلاعبون بأموال الأمة، حيث دخلت في هذا التلاعب تجربة «المستثمرات الجماعية»، مما أدى إلى الصراع بين ما هو مطلوب وما هو معروض، فالدولة تريد من الفلاحين تحقيق أعلى إنتاج ممكن، في حين الفلاح يزداد ضعفا بسبب انخفاض سعر النفط، نقصد هنا تهريب التكنولوجيا المستوردة إلى المصانع التي يشرف على إدارتها الغرب الرأسمالي بطريقته الخاصة، أما تكنولوجيا الفلاحة فلم تجد عناية تامة، خصوصا وأن القطاع الفلاحي محليّ مائة بالمائة لكونه قطاع البسطاء وليس قطاع الأثرياء الذين أتحّمهم سعر النفط المرتفع في الأيام الأولى من الاستقلال إلى منتصف الثمانينيات، وإلى الآن - كذلك - بطرق غير شرعية!!

يتفق التفسير الواقعي للأزمة الاقتصادية في الجزائر على أن ضعف «المستثمرات الجماعية» يرجع إلى الفلاح باعتباره صاحب الأرض، لكن كيف يمكن للفلاح أن يعمل في وسط تسوده الفوضى المالية؟!

إن الفلاح أولى بالأرض من ذلك الذي يهتم فقط بشؤون الإدارة، فهذا المُسَيِّر الإداري لم يؤدّ عمله كما يتطلب قانون التسيير الفعلي، لأن الذي سير حياة البسطاء حوّلته بساطتهم إلى «سيد/ إقطاعي» لا يراعي مطالبهم، وهذه حقيقة الحياة الاجتماعية والتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فهو يدير حياة الفلاحين وشؤونهم في «المدينة» وذلك بعيداً عن أجوائهم وتجمعاتهم، فضلاً عن ما تفرضه طبيعة الإدارة في المدينة من بيروقراطية قاتلة لروح العمل. فقد بُرِجت فكرة الإصلاح الزراعي من أجل التحرر من برائن الإقطاع

والمعمرين، في حين لم يكن هدفها الحقيقي هو تحرير الفلاح من إقطاع الدولة نفسها والمسؤولين عن هذا القطاع فهذه الهوة التي عاش فيها الفلاح مُعلّقاً بين إقطاع الاستعمار وإقطاع الدولة قد ظهرت خطورتها على الفلاح العادي وعلى «الدولة» نفسها، فإقطاع الغرب الرأسمالي أقوى من أي قانون محلي، هذه هي نظرية الغرب الرأسمالي العالمية التي أصبحت تفرض خصخصة القطاع الفلاحي وإعادة الفلاح إلى أيام المعمرين. فالإجراءات الاقتصادية الجديدة قد فرضت حتى بيعت الأرض (=بيع الوطن!) إلى الخواص، وأي خواص!!

هكذا وبكل سهولة تسقط الشعارات الاشتراكية ويُقهر الإنسان الجزائري، ليس إلاّ لأنه آمن بهذه الشعارات المزيفة، ويكون [هذه المرة] الشعار مزيفاً هو الآخر، على الرغم من أنه سيؤثر في كل من له وطنية عميقة. فقد زُيّف بالتعبير - لدى المسؤولين في القطاع الفلاحي - أن «عهد الاستغلالات الجماعية قد انقضى!»، وهكذا بالفعل «بدأت ملامح الفشل تلوح في أجواء هذه التجربة، والأصوات ترتفع الآن للانتقال إلى مرحلة أخرى هي الهدف المخفي منذ البداية ألا وهي «بيع هذه الأراضي إلى من يملك مالاّ لاستغلالها». هذا هو محطّ أنظار رأس المال الطفيلي الذي تجمّع بطرق سريعة خلال ربع قرن، أي منذ الاستقلال، فأصحاب هذه الأموال البعيدون عن العقلية الرأسمالية المنتجة المبدعة المغامرة، يرون أن الثروة الحقيقية هي التي تتجسد في عقار، أي في أرض، والمتوقع إذا حدث هذا أن تمتص كل أموال القطاع الخاص في هذه الاستثمارات الفلاحية»⁽²⁰⁾.

ظل التسيير الاقتصادي بعيداً عن تحقيق الأهداف التنموية المرجوة، خصوصاً وأن المخطط الخماسي الثاني قد استند إلى الاستيراد ولم يحقق النتائج الاقتصادية والاجتماعية، بل إن ذلك كان مؤثراً في الأفراد الجزائريين، حتى الذين يتمتعون بمناصب شغل عالياً قد سئموا هذه الحياة الاقتصادية التي أرهقها (الروتين الوظيفي) «=غياب الإنتاج والعمل المسؤول» فضلاً عن الفساد الاجتماعي الذي أدى إلى ولادة انتفاضة «5 أكتوبر 1988» التي كانت انتفاضة اقتصادية واجتماعية وسياسية وأخلاقية، فقد كانت تدعو إلى عودة الجزائر إلى ضميرها الوطني وعمقها الإسلامي. هؤلاء المنتفضون الذين سئموا حياة الاشتراكية وفجاجة شعاراتها كانوا يعبرون عن رفضهم للاقتصاد الحر الذي كانت كل المؤشرات والتغيرات تتجه نحوه. لكن الدولة اعتبرت أن ذلك دعوة للتعددية السياسية، فكان مآل ذلك

الوقوع في شَرَك «الخطأ التاريخي». إنها مساوئ التبعية الاقتصادية التي أثّرت في صنع القرار السياسي في الجزائر⁽²¹⁾ حيث أصبح الغرب الرأسمالي بمباركة التعددية الحزبية يُدير القضايا الاقتصادية، ويؤسس للخصخصة ويوجه قاطرة الحياة الاجتماعية والأخلاقية والثقافية والاقتصادية كيفما شاء، فقط، لأنه هو العالم المتقدم، والجزائر تنتمي إلى العالم «المراجع» حيث فقدت الروح الوطنية في مُسَيَّرِ اقتصادها وانسلخت عن القيم الأخلاقية والبيئية في تصوراتها الفلسفية وحياتها الاجتماعية. فلم تتفهّم بأنها ليست الغرب، ولا الغرب يريد لها أن تكون قوية ومتطورة اقتصادياً واجتماعياً، بل يريد لها أن تكون تابعة لخططه حتى يتسنى له أن يُنظّر لاقتصادها التسعيني.

لقد ولجت الجزائر مرحلة التسعينيات وهي مثقلة اقتصاديا ومفككة اجتماعيا، مما سمح لظهور الأفكار السياسية المنحرفة وتعاقبها على المسرح الحكومي والحزبي. إن هذه الانحرافات السياسية قد أوجدت لدى الغرب الرأسمالي منافذ تمكّنه من تعويق النماء الاقتصادي في الجزائر، حيث طُرحت عدة ملفات أهمها «إعادة الجدولة» التي لم يفصح عن مصطلحها التي تتلبس به، وذلك من قبل الدولة نفسها، فكيف يمكن إذن، مواجهة الشروط التي تدعو إليها جدولة الديون.

إن مرحلة التسعينيات لا تمت للاقتصاد «العصري» بصلة، فهي مرحلة تفتش فيها الفساد الاجتماعي، حيث تجلّى ذلك في امتهان الفلاح العادي والعامل البسيط من خلال مساومته على كرامته بالأجور والعوائد التي تدرجه في الشرع الإسلامي في دائرة «المساكين»، و«ذوي الحاجة»!! فبفضل «القروض الغربية» - التي بواسطتها يتقاضى العمال أجورهم - نجد أن الغرب الرأسمالي يؤدي «الزكاة» و«الصدقات» بدلاً عن المسئولين الجزائريين!!! فما هذه الدونية التي وصل إليها الإنسان الجزائري الذي لا ينتج؟! لقد عمّ الفساد الاجتماعي من خلال القروض والمساعدات و«الهبات»!! وكذا نتيجة فصل الدين عن الدولة، أي فصل الأخلاق عن الإنسان، وكل ذلك لأجل إنجاح الأنانية السياسية، وكأن مرحلة التسعينيات لا تهتم بالشؤون الاقتصادية بقدر ما تهتم بالحاجات السياسية، حيث أصبحت السياسة في الجزائر عبارة عن حاجات تتطلب الإشباع الأناني، وليست أفكاراً تُعمّق الوطنية للخروج من الأزمة الاقتصادية والغربة الاجتماعية. لقد فرض هذا التقوقع السياسي ما يسمونه الآن بالاصلاح الاقتصادي الذي نجم عنه:

- الانفتاح الاقتصادي على الخارج بنسبة تفوق تسعين بالمائة.
- الاصلاح الجبائي في غياب دراسة معمقة للحالة الاجتماعية.
- الدخول في اقتصاد قوي - هكذا يُروَّجُ له - وهو اقتصاد أوشك على النهاية لكونه يستند إلى خيارات العالم «المترجع» وليس إلى فلسفة اجتماعية.
- الاعتماد على القروض والمساعدات والهبات!!
- بيع رموز الوطن، بما فيها الإنسان وأملكه التي ضحى بنفسه وماله من أجل استرجاعها.
- إعادة الجدولة.
- تكريس التبعية الاقتصادية والثقافية.
- الاعتماد على الاستيراد.

وكأن هذه الإصلاحات الاقتصادية هي أهداف «مخطط» التسعينيات حيث الفرق بينه وبين غيره من المخططات السابقة، أن المخططات السابقة قد مولتها أموال النفط، أما مخطط التسعينيات فيعتمد على أموال (الذين لن يرضوا عنها أبداً، أي الجزائر). فقد أهمل «الإنسان المحلي» الذي لو أتيحت له الفرص وهُيئت له كلّ الإمكانيات لأنتع وأخرج الجزائر من أزمتها الاقتصادية، لكن عندما تحدث إصلاحات اقتصادية على حساب الأبعاد الاجتماعية لهذا الإنسان، فإن الأزمة تستفحل وتزيد تعقيداً، ولن يحلها إلا عودة الاستعمار الذي ينبّه المسؤولين إلى أعمالهم وتصرفاتهم التي تتنافى مع التنمية الاقتصادية، فإما الاستعمار وإما الإنسان المحلي!!!

إن مرحلة التسعينيات هي مرحلة منحرفة عن المسار التنموي. إنها باصلاحاتها الاقتصادية المعاصرة تُدير ظهرها للمبادئ التي تأسست عليها سابقاً. هذه المبادئ التي تقول: «إن الشروط التي يقوم عليها تطور أي مجتمع حي ترتكز أساساً على قيم ومثل عليا، إذ بدونها يختل توازن المجتمع وينزلق نحو مخاطر الاستعباد الداخلي والخارجي»⁽²²⁾.

إن الإرادة الغربية هي التي تصنع أقدار الاقتصاد الجزائري، بعد أن تخلت الدولة عن ريادتها النظرية، وحيث كانت تستمد «سلطتها من الإرادة الشعبية في خدمة الشعب وحده وتستمد سبب وجودها، وفعاليتها من تقبل الشعب لها»⁽²³⁾

لماذا هذا التناقض؟ هذا الذي تزخر به فلسفة الإصلاحات الاقتصادية، حيث كان رجالها سابقا يتمردون على النظام الرأسمالي، لكنهم الآن يتوسلون ويتسولون، لكونهم فقدوا كل شيء، حيث إن الجزائر دولة من العالم «المراجع» وامتيازات الغرب الرأسمالي لدى الجزائر هي هذه الإصلاحات الاقتصادية التي تعصف بالأبعاد الاجتماعية والأخلاقية والثقافية، فقد تسلح مسيرو الاقتصاد الجزائري بضمائر ميتة!! وأخذ مفهوم الاعتماد على الغير مكان الاعتماد على النفس، وتعبئة الطاقات الأجنبية مكان الطاقات المحلية، كل ذلك قد أدى إلى ضياع المجهود الإنساني وتجميد روحه المنتجة، فضلاً عن وجود أزمة فلسفية في الفكر الجزائري المخطط، فها هو النص الفلسفي المتأزم يقول:

«إذا كان العالم قد تأكد الآن أن النظام الاقتصادي العالمي القائم أصبح مصدر أزمة دائمة، وعامل فوضى مستمرة، فإن بعض الدول الصناعية المتمسكة بالنظام الجائر الراهن، تسعى إلى تحميل بلدان العالم الثالث كل التبعات والأعباء بما يضمن الحفاظ على امتيازاتها [...] ومعنى هذا، أن نهاية القرن الحالي تحمل معها تحديات من نوع جديد، تتطلب مواجهتها التسلح باليقظة، والاعتماد على النفس، وتعبئة الطاقات الذاتية، وتحسين الإنتاجية باستمرار، وإعادة الاعتبار للمجهود الإنساني»⁽²⁴⁾.

فأي مبادئ هذه؟! وأي دساتير؟ وأي موثيق؟ ما الفائدة من شرذمة - لا ندري مستواها الثقافي! - لا تؤمن بما تكتب ولا تثبت على مواقفها؟! بل إن هذه الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التسعينية تتنافى مع قانون الطبيعة الذي يفرض الاعتماد على الإنسان المحلي، وموروثات البيئة في كل الخيارات المبدئية والتوجهات الحياتية. فالأزمة ستتعمق، خصوصاً وأنه «عندما تقتلع فجأة الفرد من أطر حياته الاجتماعية تجده قد ضاع فيزيائياً وتخلّى عن أخلاقه التقليدية بدون أن تستطيع حمله على أن يستعيز عنها بأخلاق جديدة. وفي هذا انحلال الإنسان انحلالاً حقيقياً ناجماً عن استخدام الفرد باعتباره مجرد قوة عمل»⁽²⁵⁾.

هكذا إذن قد فقَدَ رجالات التسعينيات كلّ الجهود التي بإمكانها تسيير الاقتصاد الجزائري، بل أصبحوا ليس لهم الخيار في تسيير المرحلة القادمة، وإنما الخيار - الآن - هو بيد النظام الذي «اتهموه» يوماً بالجائر!! فكان من الأجدر أن

يتركوا للشعب أن يحقق ما عجزوا هم عنه، ونقصد بالشعب هنا تلك الطبقة الخاصة من المثقفين ثقافة بيئية، وعارفين بنوايا النظام العالمي الفاسد. فإن لم يحققوا ذلك في مرحلة التسعينيات، فيكفي أن كل ما هو خير يؤسس للمستقبل ويُعدُّ لما هو أفضل، فإن تَجُع الجزائر اليوم فإنها ستنمو غداً، وذلك بفضل هذه الطبقة العاملة العاملة التي ستزرع في هذا الإنسان المحلي روح العمل والإنتاج والغيرة على مشاعره الوطنية، فصحيح أن هذا الإنسان نائم ولكنه في حاجة إلى من يوقظه، أما أن تشيع الجزائر اليوم - شكلياً - بفضل الغرب الرأسمالي وتجموع غداً بتخليه عنها، فذلك هو الانتحار بعينه.

لا بد أن ينهض رجالا التسعينيات قبل حدوث الكارثة الاقتصادية والاجتماعية، وقبل نهاية هذه المرحلة وبداية حقبة جديدة لا تولي اهتماماً بالضعفاء اقتصادياً، خصوصاً وأن قوة القرن الجديد تكمن في التفوق الاقتصادي والتسلح الثقافي والترابط الاجتماعي، حيث إن «الإنسان المحلي» هو نقطة تلاقي هذه القدرات الثلاث.

الهوامش

- (1) د. محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، ص/295، المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر ط/2-1985.
- (2) يُنظر: خطاب الرئيس هواري بومدين، ص/15، مديرية الاعلام، مارس 1977.
- (3) المرجع السابق، ص/9.
- (4) يُنظر: د. جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر، تر: الصديق سعدي، ص/33، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1986.
- (5) ينظر: د. عبد الحميد إبراهيمي، أبعاد العالم العربي واحتمالات المستقبل، ص/122، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1980.
- (6) د. جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر، ص/33.
- (7) ينظر: خطاب هواري بومدين، ص/10-11-16 (مرجع سابق).
- (8) يُنظر: د. محمد بلقاسم حسن بهلول، تطور إنجاز مخطط الخماسي الثاني، ص/22، المجاهد (الجزائر) ع/1501.
- (9) يُنظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتهيه، ص/18-19، دار الفكر - دمشق، ط/1-1978.
- (10) يُنظر: الميثاق الوطني (1986)، ص/39.
- (11) المرجع السابق، ص/35.
- (12) سيكوس ناجي، السياسة الاقتصادية الاشتراكية، تر: محمد صقر، ص/83، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1983.

- (13) يُنظر: الميثاق الوطني (1986)، ص/132.
- (14) يُنظر: دستور (1976)، ص/15.
- (15) د. يوسف عبدالله صايغ، اقتصادات العالم العربي، ص/355-356، ج/2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، ط1-1984.
- (16) د. جيلالي صاري، جيل الاستقلال دراسة إحصائية، مجلة الثقافة (الجزائر) ص/102، س/13، ع/78، (12-11) 1983.
- (17) المرجع السابق، ص/102.
- (18) د. تركي رابع، تطوير التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة التوازن الجهوي، المجلة نفسها، ص/106.
- (19) ينظر: الجمهورية، 1993/12/19 و 1993/09/20.
- (20) ينظر: ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، ص/474، مركز دراسات الوحدة العربية، ط/1990/1، بيروت.
- (21) ينظر: ناصر يوسف، التبعية الاقتصادية وأثرها في صنع القرار السياسي (الجزائر كحالة للدراسة) دراسة قيد النشر بالمستقبل العربي.
- (22) ينظر: خطاب الرئيس هواري بومدين، ص/54 (مرجع سابق).
- (23) ينظر: دستور 1976، ص/21 (مرجع سابق).
- (24) ينظر: الميثاق الوطني 1986، ص/207 (مرجع سابق).
- (25) فرنسوا سليه، الأخلاق والحياة الاقتصادية، تر: د. عادل العوا، ص/75، منشورات عويدات - بيروت - باريس، ط/1-1980.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن مجلة العلوم الاجتماعية، عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

- 1 - فلسطين
- 2 - القرن الهجري الخامس عشر
- 3 - العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
- 4 - النضج الخلقي عند الناشئة بالكويت
- 5 - بياجيه
- 6 - العدد التربوي

سعر العدد دينار كويتي واحد